



حرب الميليشيات المستمرة بلا هوادة في ليبيا:

تضرر المدنيين في معركة طرابلس، إبريل / نيسان - أغسطس / آب 2019



منظمة العفو
الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص
يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية .

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان
المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير
الدولية لحقوق الإنسان .

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد
السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها
من أعضائها ومن التبرعات العامة .



صورة الغلاف: مدفع رشاش مثبت على شاحنة للميليشيا دمرتها ضربة تابعة للجيش الوطني الليبي على قاعدة ميليشيا
مجاورة لمستشفى ميداني..
© Amnesty International

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2019
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة
المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراف في المادة
أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:

www.amnesty.org

وإنما نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2018

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية

Peter Benenson House, 1 Easton Street

London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE13/1201/2019

اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

قائمة المحتويات

4	1. مقدمة
5	2. خلفية
7	3. المنهجية
8	4. الضربة الجوية التي شنها "الجيش الوطني الليبي" على مركز احتجاز
11	5. الهجمات العشوائية على المناطق السكنية
11	الهجوم الصاروخي الذي شنه "الجيش الوطني الليبي" على أبو سليم
17	6. وقوع المدنيين وسط ضربات تتسم بالتهور تستهدف مطار معيتيقة
20	7. الضربات الموجهة إلى منشآت طبية
22	8. انتهاكات حظر السلاح الذي تفرضه الأمم المتحدة
24	9. الإطار القانوني
24	مبدأ التمييز
25	مبدأ التناسب
26	10. نتائج وتوصيات

1. مقدمة

يستمر تعرض المدنيين للأذى والخطر نتيجة للنزاع في ليبيا. ففي 4 إبريل/نيسان 2019، اندلع القتال من جديد في العاصمة طرابلس ومحيطها بين القوات والمليشيات الموالية "لحكومة الوفاق الوطني" بقيادة رئيس الوزراء فايز السراج، وهي حكومة تلقى اعترافاً دولياً وتساندها الأمم المتحدة في طرابلس، وبين القوات التي تطلق على نفسها اسم "الجيش الوطني الليبي" (أو "القوات المسلحة العربية الليبية") بقيادة اللواء خليفة حفتر، والموالية لمجلس النواب المنافس والحكومة المؤقتة في شرق البلاد.

وأدى القتال إلى مقتل وإصابة ما يزيد على 100 مدني، من بينهم عشرات المهاجرين واللاجئين المحتجزين الذين أوقعتهم ظروف احتجازهم وسط ضربات جوية، وقصف مدفعي، وعمليات قصف للبنية الأساسية المدنية، بما في ذلك مطار معيتيقة. كما أدى القتال إلى تشريد ما يزيد على 100 ألف مدني من منازلهم الواقعة في الضواحي الجنوبية والشرقية للمدينة. وتستمر الميليشيات التابعة للطرفين في شن هجمات عشوائية، مستخدمة في أغلب الحالات أسلحة تفتقر بطبيعتها إلى الدقة، وهي تعرف أنها يُرَجَّح أن تلحق الأذى بالمدنيين والضرر بالممتلكات المدنية. وأبدى الطرفان لا مبالاة تامة بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني (قوانين الحرب) التي تحظر مثل هذه الهجمات.

وترجع أغلب الأسلحة التي يستخدمها الطرفان المتحاربين إلى عشرات السنين، وهي ذخائر تُطلق من البر أو الجو حصلاً عليها، على الأرجح، من المخزونات التي كانت قائمة في البلاد قبل عام 2011. ومع ذلك، فقد لجأ الطرفان بشكل متزايد إلى استخدام طائرات جديدة بدون طيار مُسيَّرة من بُعد (طائرات مُسيَّرة)، مزودة بصواريخ موجهة تُطلق من الجو، في ضرب أهداف عسكرية ومدنية على السواء. وقد حصلت "حكومة الوفاق الوطني" على الطائرات المُسيَّرة التي تستخدمها من تركيا التي تتولى كذلك تشغيلها، بينما يستخدم "الجيش الوطني الليبي" طائرات مُسيَّرة صينية الصنع تقوم بتشغيلها دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويمثل نشر هذه الطائرات واستخدامها انتهاكاً لحظر السلاح الذي تفرضه الأمم المتحدة منذ عام 2011، وينبغي لجميع الدول التقيد بالتزاماتها وتنفيذ هذا الحظر. أما بالنسبة إلى أطراف النزاع الليبية، فعليها أن تكف عن الفور عن شن الهجمات العشوائية وغير المتناسبة التي تلحق الأذى بالمدنيين باستمرارٍ ويجب عليها، على وجه الخصوص، أن تضع حداً لاستخدام الأسلحة المتفجرة التي يشمل تأثيرها نطاقاً واسعاً في المناطق الحضرية المأهولة.

2. خلفية

نشأت مئات الميليشيات المسلحة في عام 2011، خلال الانتفاضة المسلحة التي استمرت ثمانية أشهر وتمكنت، بمساعدة العملية العسكرية التي نفذها "حلف شمال الأطلسي"¹، من وضع نهاية لحكم العقيد معمر القذافي بعد أن استمر 42 عاماً. ثم استمرت الميليشيات المسلحة على مدى السنوات الثماني التي مرت منذ ذلك الحين في الانتشار وتوسيع نطاق سطوتها على حياة السكان المدنيين وأرزاقهم. وهي تعمل بالتعاون مع الحكومة المركزية وقواتها الأمنية، وبشكل مستقل عنها، وتمارس سيطرة فعالة على أراضي تمتد من أحياء في المدن إلى مناطق ريفية واسعة في البلاد.

وكانت الميليشيات تتألف في البداية من مدنيين حديثي عهدٍ بحمل السلاح، وليس لهم خبرة عسكرية تُذكر أو بلا خبرة على الإطلاق، وقد تسلحوا بأسلحة نهبوها من ترسانة النظام الضخمة. أما الآن، فتضم الميليشيات في صفوفها كثيراً من المقاتلين الذين أكسبتهم المعارك على مدى سنوات القتال حنكةً وصلابةً، كما حصلت على طائفة من الأسلحة من بلدان متعددة، في انتهاكٍ لحظر السلاح، وهو حظر قائم منذ عام 2011، لكنه تعرض للانتهاك بشكل متكرر في السنوات الثماني الماضية.²

وكان من شأن تبدُّل تحالفات الميليشيات أن يضيف سيولةً إلى خطوط القتال، وتعقيداً شاملاً للنزاع، حيث تقاتل الميليشيات جنباً إلى جنب، وتتقاتل فيما بينها في الأوقات المختلفة. وكانت الاشتباكات المسلحة المتفاوتة الشدة بين الميليشيات المتنافسة من الأحداث المتواترة في العاصمة ومحيطها، وفي أنحاء أخرى من البلاد، على مدى السنوات الثماني الماضية، وقد عادت بالوبال على السكان المدنيين.

وزادت الاشتباكات بحدة في عام 2014³ وانحدرت البلاد إلى هاوية حرب أهلية. ورفض "المؤتمر الوطني العام"، وهو أول برلمان منتخب، حل نفسه بعد أن انتهت مدته. وفي الوقت نفسه، بدأت القوات المنشقة التي تطلق على نفسها "الجيش الوطني الليبي" بقيادة اللواء خليفة حفتر عملية "الكرامة" العسكرية ضد الجماعات الإسلامية المتشددة في مدينة بنغازي بشرق البلاد. وحلَّ مجلس للنواب محل "المؤتمر الوطني العام" عقب انتخابات مختلف عليها. ورداً على ذلك، بدأ ائتلاف مكون في معظمه من ميليشيات إسلامية من مصراتة، والزاوية، وطرابلس، العملية العسكرية "فجر ليبيا" ضد الميليشيات المناهضة المرتبطة بالأطراف المهيمنة في مجلس النواب التي اتهمها الائتلاف بدعم "عملية الكرامة" التي يقوم بها "الجيش الوطني الليبي". وسيطرت ميليشيات "فجر ليبيا" على العاصمة، بينما رسّخت الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم "الدولة الإسلامية" وجودها في ليبيا وسيطرت على أنحاء أخرى من البلاد.

¹ "منظمة حلف شمال الأطلسي"، "عملية الحماية الموحدة". جرى آخر تحديث للصفحة في 27 مارس/آذار 2012. [بالإنجليزية]. <https://www.nato.int/cps/en/natolive/71679.htm>

² فرض حظر السلاح بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1970 في 26 فبراير/شباط 2011، وما لبث أن انتُهك على أيدي عدة بلدان، من بينها قطر وكندا. انظر: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "التقرير النهائي للجنة الخبراء المُشكلة إعمالاً للقرار 1973 (الصادر سنة 2011) المتعلق بليبيا"، 9 مارس/آذار 2013. مُتاح على الرابط:

https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2013_99.pdf

وبالإضافة إلى ذلك، اعترفت فرنسا في يونيو/حزيران 2011 بإرسال أسلحة إلى جماعات ليبية مسلحة. رويترز، "فرنسا تدافع عن إرسال شحنات أسلحة عن طريق الجو إلى متطرفين ليبيين"، 29 يونيو/حزيران 2011، [بالإنجليزية]

³ منظمة العفو الدولية، "التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية 2014/2015: حالة حقوق الإنسان في العالم". مُتاح على الرابط:

<https://www.amnesty.org/download/Documents/POL1000012015ENGLISH.PDF>

ووقّع اتفاق للسلام بين الأطراف المتحاربة في عام 2015⁴ لكنه لم يُنفذ قط. وشكّلت "حكومة الوفاق الوطني" في طرابلس في عام 2016 عملاً بالاتفاق، وهي الحكومة الوحيدة المعترف بها دولياً، لكنها لم تتمكن حتى الآن من بسط سيطرتها أو سلطتها على أي جزء كبير من البلاد.

وأخرجت "حكومة الوفاق الوطني" تنظيم "الدولة الإسلامية" وحلفاءه من معاقلمهم في سرت في عام 2016. كما انتصر "الجيش الوطني الليبي" في حملته على الجماعات التابعة لتنظيم "الدولة الإسلامية" في بنغازي في 2017، وفي درنة في 2018، بمساعدة ضربات جوية أمريكية. بيد إن مجموعات من تنظيم "الدولة الإسلامية" ما زالت باقية في أقصى جنوب البلاد. واستمرت في شن هجمات متفرقة⁵، واستهدفت هي الأخرى بضربات جوية نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع حكومة ليبيا⁶.

وبالإضافة إلى القتال الدائر حول طرابلس بين "حكومة الوفاق الوطني" و"الجيش الوطني الليبي" والمليشيات المتحالفة معهما، تستمر اشتباكات للسيطرة على الأراضي والموارد في شرق البلاد وجنوبها بين الجماعات المسلحة من التبو والطوارق والعرب⁷.

⁴ "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا"، "الاتفاق السياسي الليبي"، 17 ديسمبر/كانون الثاني 2015. مُتاح على الرابط: <https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/Libyan%20Political%20Agreement%20-%20ENG%20.pdf>

⁵ "منظمة الشرطة الأوروبية" (يوروبول)، "تقييم الدولة الإسلامية في ليبيا: الوضع الراهن في ليبيا وعواقبه على الإرهاب في أوروبا"، 13 أغسطس/آب 2019، <https://www.europol.europa.eu/publications-documents/assessing-islamic-state-in-libya>

⁶ انظر مثلاً: قيادة القوات المسلحة الأمريكية في إفريقيا، "قيادة إفريقيا الأمريكية تضرب من الجو أهدافاً للدولة الإسلامية في ليبيا"، 27 سبتمبر/أيلول 2019. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: <https://www.africom.mil/media-room/pressrelease/32237/u-s-africa-command-airstrike-targets-isis-libya>

وقيادة القوات المسلحة الأمريكية في إفريقيا، "قيادة إفريقيا الأمريكية تستهدف مقاتلين إرهابيين بضربات جوية"، 20 سبتمبر/أيلول 2019. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: <https://www.africom.mil/media-room/pressrelease/32226/u-s-africa-command-targets-terrorist-fighters-with-airstrike>

وصوت أمريكا، "ثالث ضربة أمريكية في ليبيا تستهدف جماعة الدولة الإسلامية الإرهابية"، 27 سبتمبر/أيلول 2019. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: <https://www.voanews.com/africa/third-us-strike-libya-targets-islamic-state-terror-group>

⁷ العربي، "صراع هادئ يستعر في جنوب ليبيا الصحراوي"، 16 يوليو/تموز 2019. مُتاح على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk/english/indepth/2019/7/16/a-quiet-conflict-is-raging-in-libyas-desertic-south>

3. المنهجية

يستند هذا التقرير، في المقام الأول، إلى البحوث التي قام بها اثنان من محققي منظمة العفو الدولية في الفترة ما بين 1 و14 أغسطس/آب 2019 في طرابلس ومحيطها، وفي مناطق تاجوراء، وعين زارة، وقصر بن غشير، وترهونة. وزارت المنظمة 33 موقعاً شهدت ضربات جوية وبرية قام بها الجانبان وسقط فيها قتلى وجرحى مدنيون في الفترة ما بين 4 إبريل/نيسان و14 أغسطس/آب 2019.

وقابل باحثو المنظمة 156 شخصاً من السكان، من بينهم ناجون من الضربات وشهود عيان، وأقارب للضحايا، فضلاً عن مسؤولين محليين، وعاملين طبيين، وبعض أعضاء الجماعات المسلحة. وأجريت أغلب المقابلات في ليبيا باللغة العربية، وأجري بعضها عن بعد من خلال الترجمة. وأجريت جميع المقابلات أفراداً من العاملين في منظمة العفو الدولية، بسرية، ودون حضور أية سلطات أو أطراف أخرى. ولم يوافق أغلب من أجريت معهم المقابلات على تصويرهم بالفيديو خوفاً من تعرضهم لعواقب لذلك في المستقبل. وُجبت أسماء بعض شهود العيان الذين نُقلت أقوالهم في هذا التقرير أو عُيِّرت حرصاً على سلامتهم.

كما درست المنظمة مواد مكتوبة ومواد سمعية وبصرية حصلت عليها من مصادر مختلفة، من بينها مواد قدمتها الأطراف المتحاربة، وقامت بالتحقق من هذه المواد. وحصلت المنظمة أيضاً على صور النُقطت بالأقمار الاصطناعية للعديد من المواقع المعنية في تواريخ مختلفة منذ بداية النزاع وقامت بتحليل تلك الصور. وتولى عملية فحص المواد المتاحة للاطلاع العام خبراءً من منظمة العفو الدولية متخصصون في الاستشعار عن بعد، والأسلحة والذخائر، والتحقق من الصور الفوتوغرافية وتسجيلات الفيديو، بالإضافة إلى أفراد "فريق التحقق الرقمي" في المنظمة.⁸

وزار محققو المنظمة موقع كل ضربة من الضربات، التي تناولها هذا التقرير، ومواقع أخرى لدراسة نمط الأضرار، ومقابلة شهود العيان، وجمع الأدلة المادية، بما في ذلك بقايا الذخائر المستخدمة في الهجمات. وقد مكنت هذه الأدلة في مجموعها المنظمة، في أغلب الحالات، من تحديد الجانب الذي نُفذ كل ضربة جوية أو برية والذخائر المحددة التي استُخدمت.

وقبل نشر هذا التقرير، أُرسلت مجموعة من الاستفسارات إلى مسؤولي "حكومة الوفاق الوطني" و"الجيش الوطني الليبي" تستعلم عن تفاصيل ضربات محددة نفذتها قواتهم. ولم تلق المنظمة حتى موعد النشر أي رد جوهري على استفساراتها.

⁸ "فريق التحقق الرقمي" هو شبكة من المتطوعين المدربين على اكتشاف المحتوى السمعي البصري من مصادر الوسائط الاجتماعية والتحقق منه.

4. الضربة الجوية التي شنّها "الجيش الوطني الليبي" على مركز احتجاز

أصابت أكبر ضربة حتى الآن في القتال الحالي في طرابلس، من حيث عدد القتلى والجرحى، مركز احتجاز يوّي مهاجرين ولاجئين، قُتل وأصيب عشرات المحتجزين في 2 يوليو/تموز 2019 قرابة الساعة الحادية عشرة وأربعين دقيقة ليلاً.⁹ ويتبع مركز الاحتجاز "جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية" ويقع في تاجوراء، على المشارف الشرقية لطرابلس، داخل قاعدة عسكرية كبيرة تضم كذلك ميليشيات وقوات أمنية مختلفة. وكان بالمركز وقت الضربة مئات المهاجرين واللاجئين، أغلبهم من بلدان أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء، محتجزين في مخازن غير مستعملة. وقبل الضربة التي أصابت مركز احتجاز المهاجرين بقليل، قُصفت ورشة لإصلاح المركبات تابعة لإحدى الميليشيات تفصل بينها وبين المركز أرض فضاء تمتد 100 متر تقريباً، ولم يسقط قتلى أو مصابين، فيما يبدو، نتيجة لذلك.

وكانت هذه الورشة نفسها قد أُصيبت، في 7 مايو/أيار 2019، بضربة جوية أطاحت بقطعة كبيرة من الأنقاض المعدنية فسقطت فوق سقف مركز الاحتجاز وخرقته. ودعت منظمة العفو الدولية آنذاك جميع الأطراف إلى وضع حد للأفعال التي قد تُعرض المدنيين عموماً، والمهاجرين واللاجئين المحتجزين خصوصاً، للخطر، ودعت بشكل محدد إلى إطلاق سراح المهاجرين واللاجئين المحتجزين واتخاذ إجراءات لضمان سلامتهم، بما في ذلك نقلهم إلى منشأة أخرى بعيدة عن الأهداف العسكرية.¹⁰

⁹ في الأيام التالية مباشرة للضربة تردد على نطاق واسع أن ما يقرب من 53 شخصاً تُوفوا في الضربة وجرح 130 آخرون. انظر مثلاً: رويترز، "الأمم المتحدة تقول إنه يجري إخلاء مركز احتجاز المهاجرين الذي تعرض للقصف في طرابلس، 10 يوليو/تموز 2019".

[بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

<https://www.reuters.com/article/us-libya-security-migrants/bombed-tripoli-migrant-detention-center-being-emptied-un-idUSKCN1U5110>

إلا إن منظمة العفو الدولية لم تتمكن من التحقق من هذه الأعداد ولم تستطع العثور على قائمة بأسماء القتلى أو صور للضحايا أو صور لأكياس الجثث أو أي مواد أخرى تؤكد عدد القتلى.

¹⁰ منظمة العفو الدولية، "ليبيا: أدلة على جرائم حرب محتملة تبرز الحاجة إلى تحقيق دولي"، 16 مايو/أيار 2019. مُتاح على الرابط:

https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/05/libya-evidence-of-possible-war-crimes-underscores-need-for-international-investigation/?utm_source=TWITTER-IS&utm_medium=social&utm_content=2312753948&utm_campaign=Amnesty&utm_term=News

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال محتجز نجا من الموت في ضربة 2 يوليو/تموز 2019، برغم إنه أصيب بجرح خطير في رأسه وجروح أخرى:

"عندما سمعنا الضربة الأولى على مقربة منا لم نعرف ما الذي صُرب، لكن أمكننا أن نخمن من الدوي أنه قريب، ولذلك، بدأنا ندق على باب مخزننا مطالبين بالسماح لنا بالخروج لأننا كنا خائفين. لكن لم يأت أحد، ومن ثم فقد تسلق بعض المحتجزين الأفارقة الجدران إلى السقف المعدني، وتمكنوا من كسره والخروج. أعتقد أن زهاء عشرة خرجوا بهذه الطريقة ثم سمعنا إطلاق بعض الأعيرة النارية، ولم يخرج أحد من السقف بعد ذلك. وبسرعة كبيرة، ربما بعد عشر دقائق أو نحو ذلك من الضربة الأولى، وقعت ضربة ثانية وأصابنا مخزننا. وانهارت الجدران والسقف نتيجة للضربة وهرب المحتجزون إلى الخارج. وأصبحت إصابة شديدة فلم أستطع الذهاب بعيداً. لم أستطع حتى الخروج من المجمع، ولذلك، بعد أن سرتُ في دائرة قرابة ساعة، ذهبتُ إلى الحراس فاستدعوا الشرطة، واستدعت الشرطة سيارة إسعاف، ونُقلتُ إلى المستشفى حيث تلقيتُ الرعاية الطبية التي أحتاج إليها."¹¹

وفي اليوم التالي، أكد متحدث باسم "الجيش الوطني الليبي" أن الجيش نفذ الضربتين اللتين استهدفتنا مجمع تاجوراء مشدداً على أنهما استهدفتنا هدفاً عسكرياً، وأنحى باللوم على "جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية" في تعريض المهاجرين واللاجئين للخطر باحتجازهم في مجمع عسكري. غير إن "الجيش الوطني الليبي" لم يفسر سبب استهدافه لمركز الاحتجاز الخاص بجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية تحديداً.¹² وكانت المنشأة تُستخدم كمركز احتجاز للمهاجرين تابع للجهاز منذ عدة سنوات¹³ ومن ثم فقد كان وضعها كمنشأة مدنية واضحاً. ولم يوضح المتحدث باسم "الجيش الوطني الليبي" ما إذا كان الجيش يعرف أن هذا الهدف مركز احتجاز خاص "بجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية"، أم أنه لم يعرف بذلك إلا بعد الضربة. وإذا كان الاحتمال الأول صحيحاً، وكان مركز الاحتجاز هو الهدف؛ فمن شأن ذلك أن يجعل الضربة هجوماً متعمداً على المدنيين، وهي بهذه الصفة جريمة حرب. وإذا كان الاحتمال الثاني صحيحاً، فعلى "الجيش الوطني الليبي" أن يفسر الأساس الذي استند إليه في مهاجمة مركز الاحتجاز الخاص "بجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية"، والإجراءات التي اتخذها للتحقق من الهدف قبل ضربه.

ويفيد تحقيق أحرته صحيفة "نيويورك تايمز"¹⁴ عن بعد، بأن الورشة القريبة التي استهدفت كذلك في ضربة مايو/أيار كانت الميليشيات وقوات الأمن تستخدمها كمستودع للأسلحة، حيث كان المهاجرون المحتجزون (وفقاً للبحوث التي أجرتها كل من "نيويورك تايمز" ومنظمة العفو الدولية) يُرغمون أحياناً على العمل في صيانة المركبات العسكرية والأسلحة. وفي أوائل أغسطس/آب 2019، زار مندوب المنظمة مركز الاحتجاز الذي تعرض للقصف، لكنهما لم يتمكنوا من العثور على أي شظايا من السلاح الذي دمر المنشأة، ولم يُسمح لهما بدخول الورشة القريبة التي تعرضت للقصف. ولا تُظهر الصور وتسجيلات الفيديو المتاحة للاطلاع العام، التي التُقطت للموقع عقب الضربة مباشرة، أية انفجارات ثانوية، وهو ما يشير إلى أنه لو كانت أية أسلحة أو ذخيرة مخزنة في المنشأة، فلا بد أنها من عيار صغير، ولا تحوي كميات كبيرة من المواد شديدة الانفجار. وتبين صور فوتوغرافية خاصة حصلت عليها منظمة العفو الدولية، والتُقطت للموقع قبل ضربة مايو/أيار الجوية مباشرة، أن المنطقة تُستخدم ساحة لاصطفاف المركبات العسكرية التي تحمل مدافع آلية ثقيلة.

وأبلغ مسؤولون من "جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية" في الموقع المنظمة بأن مركز الاحتجاز التابع للجهاز أقيم في مجمع عسكري لأنهم يعتمدون على العسكريين في حمايته. وقال أحد هؤلاء المسؤولين للمنظمة: "ليس لدينا أسلحة لها القوة اللازمة لحماية المنشأة. ولهذا السبب وضعنا المركز في هذا المجمع من أجل ضمان أمنه. فهذه منشأة مدنية ويجب ألا تُستهدف."¹⁵

¹¹ مقابلة شخصية أُجريت في طرابلس، في 12 أغسطس/آب 2019.

¹² تسجيل فيديو تحققت منه منظمة العفو الدولية، 9 أكتوبر/تشرين الأول 2019. مُتاح على الرابط:

<https://twitter.com/AlmanaraMedia/status/1146491600589197316>

¹³ يُظهر تسجيل فيديو بتاريخ فبراير/شباط 2018، جرى التحقق منه، حقلاً في مركز الاحتجاز نظمه "جهاز مكافحة الهجرة غير

الشرعية" وحضره دبلوماسيون من بلدان مختلفة. مُتاح على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=tObLqVZVI0g>

¹⁴ صحيفة نيويورك تايمز: "كيف حلت التاييمز الهجوم الجوي على مركز المهاجرين"، 17 يوليو/تموز 2019. [بالإنجليزية]. مُتاح على

الرابط:

<https://www.nytimes.com/2019/07/17/reader-center/libya-migrant-center-airstrike-reporting.html>

¹⁵ مقابلة شخصية أُجريت في طرابلس، في 4 أغسطس/آب 2019.

وينبغي لقوات "الجيش الوطني الليبي" ألا تستهدف البنية الأساسية المدنية، بما في ذلك مراكز احتجاز المهاجرين، لكن من واجب "حكومة الوفاق الوطني" عدم وضع مثل هذه المراكز قرب أهداف عسكرية، وعدم استخدام المهاجرين المحتجزين في العمل في منشآت عسكرية.

ويقع على عاتق أطراف أي نزاع واجب اتخاذ كل الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين الواقعين تحت سيطرتها من تأثير الهجمات.¹⁶ ومن ثم، فإن قوات "حكومة الوفاق الوطني" قد انتهكت التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني لقيامها بحبس المحتجزين بجوار أهداف عسكرية، وهم مهاجرون وطالبو لجوء ما كان يجب أن يُحتجزوا أصلاً، ثم إرغامهم على العمل في منشآت عسكرية.¹⁷

وفي الوقت نفسه، فإن هذا الانتهاك لا يعفي "الجيش الوطني الليبي" من واجبه في اتخاذ كل الاحتياطات الممكنة لتجنب إصابة المدنيين. ويشمل ذلك واجب التحقق من أن المواقع المستهدفة أهداف عسكرية، واختيار وسائل وأساليب الهجوم بحيث تقلل الأذى الذي قد يلحق بالمدنيين إلى الحد الأدنى، وإلغاء الهجوم إذا تبين أن الهدف ليس هدفاً عسكرياً أو أن الهجوم لن يكون متناسباً، وتوجيه تحذير فعال من أي هجوم قد يمس المدنيين، ما لم تحل الظروف دون ذلك.¹⁸ ومن الواضح أن "الجيش الوطني الليبي" تقاعس بشكل صارخ عن اتخاذ مثل هذه الاحتياطات الضرورية في التخطيط لهذا الهجوم وتنفيذه.

¹⁶ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القاعدة 22.
¹⁷ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القاعدتان 23 و24.
¹⁸ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القواعد من 15 إلى 20.

5. الهجمات العشوائية على المناطق السكنية

زار باحثا منظمة العفو الدولية الأحياء الواقعة في مناطق سكنية دُمِّرت فيها منازل مدنية، وعمارات سكنية، وبعض مرافق البنية الأساسية المدنية، ومن بينها مدارس، وأعمال تجارية، ومخازن تدعم صناعة النفط، أو لحقت بها أضرار نتيجة إصابتها بصواريخ تُطلق من البر، وقذائف مدفعية، وضربات جوية، على أيدي الجانبين، وهو ما أدى إلى مقتل وإصابة العشرات.

وكانت الصواريخ وقذائف المدفعية التي استُخدمت في الهجمات قديمة العهد ترجع إلى عشرات السنين، وتفتقر إلى الدقة بطبيعتها، ومن ثم فهي غير مناسبة للاستخدام في المناطق الحضرية. ولا يبدو سبب الاستهداف واضحاً في حالة الضربات الجوية المتعمدة في غياب أي دليل يشير إلى أن المدنيين المعنيين ضالعون في سير العمليات العدائية، أو أن المنازل وغيرها من الأعيان المدنية تُستخدم في أغراض عسكرية. وفي بعض الضربات الجوية، أُلقت الطائرات قنابل أقدم من قنابل عهد القذافي وتفتقر إلى أنظمة التوجيه الدقيق، مما يشير إلى احتمال أن تكون الأسلحة قد أخطأت الأهداف المقصودة. ومع ذلك، ففي حالات أخرى جرى التعرف على الذخائر المستخدمة على أنها أسلحة جديدة دقيقة، وهو ما يثير تساؤلات بخصوص ما إذا كانت الضربات استهدفت المدنيين بشكل متعمد أم وُجِّهت استناداً إلى معلومات خاطئة.

ومن الضروري أن تحقق الأطراف المتحاربة في هذه الضربات، وتقدم أجوبة بخصوص أسباب تعرض المدنيين للآذى، وتتخذ على الفور إجراءات تصحيحية لتفادي تكرار النمط نفسه.

الهجوم الصاروخي الذي شنّه "الجيش الوطني الليبي" على أبو سليم

قبل الساعة 11 ليلاً بقليل يوم 16 إبريل/نيسان 2019، سقط في حي أبو سليم الذي يقع جنوب غربي وسط المدينة، وإبل من ستة صواريخ تُطلق من البر من طراز "9 إم 22 يو"، التي تُسمى "صواريخ غراد"¹⁹ عيار 122 مليمترًا، وقد أُطلقت من مناطق يسيطر عليها "الجيش الوطني الليبي". وسقطت الصواريخ على عدة منازل وسيارات مدنية وحولها، في منطقة كثيفة السكان مساحتها كيلومتران مربعان، وهو ما أدى إلى مقتل ثمانية مدنيين، وإصابة ما لا يقل عن أربعة آخرين.

وأصاب أحد الصواريخ مدخل مبنى من ثلاثة طوابق في منطقة حي الانتصار، فقتلت عزيزة عمر غومة، البالغة من العمر 68 سنة، وابنتها كريمة أبو قصيعة، وعمرها 51 سنة، ومفيدة أبو قصيعة، وعمرها 54 سنة، وقال ابنها لمنظمة العفو الدولية:

"كانت أمي وكريمة في الشارع وتسرعان بالدخول إلى داخل المنزل بسبب سقوط الصواريخ. وكانت كريمة تفتح الباب الأمامي وأما بجوارها. وكانت مفيدة داخل المنزل بجوار الباب الأمامي مع ابنتها ميس، وعمرها 21 سنة. وأحاطت مفيدة ابنتها بذراعيها

¹⁹ يُستخدم تعبير "غراد"، بالعامية، في وصف المدفعية الصاروخية المصممة لإطلاق أعداد كبيرة من الصواريخ وإصابة في منطقة واسعة. وفي هذه الحالة كانت الأسلحة المستخدمة مدافع صاروخية روسية الصنع من طراز "9 إم 22 يو" عيار 122 مليمترًا، ويُرجح أن تكون حكومة القذافي قد حصلت عليها بطريقة مشروعة.

وأُنقذتها. وأُصيبت ميس ببعض الجروح لكن مغيدة هي التي تلقت كل تأثير الانفجار. فقد أُصيبت بشظايا في كل رأسها وحسدها.²⁰

وأدى الصاروخ نفسه إلى مقتل زينة الصقر، وعمرها 57 سنة، في منزلها في الجهة المقابلة من الشارع، وكذلك مقتل شابين كانا يقفان على مقربة. وقال ابن زينة الصقر لمنظمة العفو الدولية:

"كانت أمي في المنزل مع أبي وزوجتي وابني وعمتي. وكنتُ أنا في منزل مجاور لنا. وكانت أمي أقربهم إلى الباب الأمامي، وأُصيبت بجروح بالغة في مؤخرة رأسها وظهرها. وقد فارقت الحياة لفورها. وبمجرد أن وقع الهجوم، أُسرعتُ إلى البيت وحاولت أن أنقذ أمي، لكن لم يكن بيدي شيء. فقد كانت جروحها مميتة. وكان الدم منتشراً في المكان. وطفلاي صغيران، وقد أصيبا بصدمة شديدة، ولا يريدان العودة إلى المنزل. وفقد أبي السمع نتيجة للضربة، ولا يكاد يتكلم ولا ينام. في الحقيقة لقد أصبنا بصدمة روعتنا جميعاً، الأسرة كلها. إذا كانت الأسر تُقتل في بيوتها فهذا معناه أنه لا أمان لأحد في أي مكان. فكيف ننام؟"²¹

وقُتل علي محمد مبروك، وعمره 22 سنة، وجاره محمد أحمد زنتي، وكان كذلك في أوائل العشرينات من عمره، وهما يقفان في الشارع نفسه. وذكر والد علي لمنظمة العفو الدولية أن الاثنين كانا يحثان الناس في الشارع على دخول البيوت لمزيد من الحماية، وأضاف قائلًا:

"عندما سقط الصاروخ الأول، ظلّ ابني عليّ وجارنا محمد في الخارج لحث الجيران على دخول بيوتهم لأنه عندما يسقط صاروخ فمن المرجح أن تتبعه صواريخ أخرى على مقربة. كان عملاً خبيراً لكنه كلفهما حياتهما."²²

وفي الوقت نفسه، أصاب صاروخ آخر منزل أسرة بن منصور على بعد مربع سكني، فُقُتل نور الدين أحمد بن منصور، وهو موظف حكومي عمره 49 سنة، وله ثلاثة أبناء صغار. وقال أخوه لمنظمة العفو الدولية:

"كنا 13 شخصاً في المنزل عندما سقط الصاروخ. وكان نور الدين في الطابق العلوي مع زوجته وأبنائهما الثلاثة، وكنتُ أنا في الطابق السفلي مع أسرني ووالدي وإخوتي. وأُصيب أخي إصابة مباشرة شققت رأسه وبطنه، كما أُصيب بجروح أخرى في ذراعيه وساقيه، وتوفي على الفور. لم أكن أبعد عنه سوى بضعة أمتار لكنني لم أصب. كان يمكن أن أكون مكانه، أنا أو أي فرد آخر من الأسرة. ما من وسيلة لمعرفة أين ستسقط هذه الصواريخ، ومن ثم فليس بيد المرء شيء لحماية نفسه وأسرته. بتملكنا الفرع في كل مرة نسمع فيها القصف، ونعيش في هذا الخوف طول الوقت."²³

وجرح جاران آخران على مقربة في الضربة نفسها، وهما عبد المطلب الإدريسي الذي يبلغ من العمر 45 سنة وله أربعة أبناء، وقد فقد إحدى ساقيه، وألطف أحمد، وهي فتاة عمرها ثمانية أعوام كانت قد أوت إلى المنطقة مع أسرته، بعد أن اضطرت للجلاء عن منزلها في عين زارة (جنوب شرقي طرابلس) بسبب القتال. وقال عمها لمنظمة العفو الدولية: "غادر أقاربي منزلهم هرباً من القتال هناك، وجاءوا هنا طلباً للأمان لكنهم لم يجدوه حتى هنا. إذن ماذا نفعل كي نكون في أمان؟"²⁴

وعلى بعد عدة شوارع، أصاب صاروخ آخر إحدى غرف النوم في منزل عائلة كركر، فُقُتل سالم إبراهيم كركر الذي يبلغ عمره 56 سنة وله ستة أبناء. وقالت زوجته لمنظمة العفو الدولية:

"كان قد عاد لتوّه من لعب كرة القدم. ونوضاً وصلني ثم طلب شطيرة. وذهبت إلى المطبخ لإعداد الشطيرة، وفي تلك اللحظة أُصيب البيت. وأسرعنا أنا والأولاد إلى غرفته لكننا لم نستطع دخولها لأن الانفجار دفع خزائن الثياب نحو الباب. وناديناه من خارج الغرفة فتلا الشهادة. وعندما تمكنا من دفع الباب وفتحه وجدناه مصاباً بجروح حرجة، وخصوصاً في بطنه فقد سقط الصاروخ على الفراش حيث كان راقداً. وهرعنا به إلى المستشفى لكنه توفي بعد نصف ساعة من وصوله. أي حرب تلك التي تقتل المدنيين والعائلات داخل بيوتهم؟ ماذا نفعل؟ كان الله في عوننا."

²⁰ مقابلة شخصية أجريت في طرابلس، في 8 أغسطس/آب 2019.

²¹ مقابلة شخصية أجريت في طرابلس، في 5 أغسطس/آب 2019.

²² مقابلة شخصية أجريت في طرابلس، في 5 أغسطس/آب 2019.

²³ مقابلة شخصية أجريت في طرابلس، في 5 أغسطس/آب 2019.

²⁴ مقابلة شخصية أجريت في طرابلس في 5 أغسطس/آب 2019.

وتُعرف الصواريخ التي استُخدمت في هذه الضربة لحي أبو سليم بأنها غير دقيقة، ولا يمكن توجيهها بدقة إلى أهداف محددة، ولذلك ينبغي عدم استخدامها إطلاقاً في مناطق سكنية مأهولة. ولا بد أن من وجهوا هذه الضربة كانوا يعرفون أن احتمال إلحاق الأذى بالمدنيين كبير للغاية. ويحظر القانون الدولي الإنساني شنّ الهجمات العشوائية (أي الهجمات غير الموجهة إلى هدف عسكري محدد)، وكذلك الهجمات التي تُستخدم فيها أساليب أو وسائل للقتال لا يمكن توجيهها إلى هدف عسكري محدد.²⁵ ويُعتبر شنّ هجوم عشوائي يؤدي إلى موت مدنيين أو إصابتهم بمثابة جريمة حرب.²⁶

الهجوم المدفعي الذي شنته "حكومة الوفاق الوطني" على قصر بن غشير

في منطقة قصر بن غشير، وهي حي سكني مكتظ بالمباني، سقطت قذيفتان مدفعتان أُطلقتا من مناطق تسيطر عليها "حكومة الوفاق الوطني" في نحو الساعة الثانية عشرة والربع ظهراً يوم 14 مايو/أيار 2019 على مبنى سكني يتألف من ثلاثة طوابق، وهو ما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن خمسة مدنيين وإصابة ما يزيد عن عشرة آخرين من سكان المبنى والمارة في الطريق خارجه. ودُمرت عدة سيارات، وشب حريق كبير في الطابق الأول من المنزل. وكان من بين الضحايا أحمد فتحي المزوعي الذي كان عمره 19 سنة. وقال أخوه لمنظمة العفو الدولية:

"كنتُ في البيت، وكان أخي يقف في الشارع أمام البيت. كانت الضربة هائلة، فقد طوّحت مركبة في الهواء لتسقط فوق مركبة أخرى، وللحظة لف السواد كل شيء. أُسرعتُ إلى الخارج فوجدتُ كثيراً من الجيران قتلى وجرحى على الأرض، وكانت هناك عدة أشلاء. كان منظرًا مروعاً. ثم وجدنا أخي، كان مصاباً بجروح في كل جسمه، وقد تُوفي. لم أستطع أن أصدق ذلك".²⁷

وأصيبت فوزية معتوق التي تبلغ من العمر 57 سنة بجروح خطيرة في الضربة. فقد أصابتها شظايا في رقبته وظهرها وذراعيها، وأصيبت ذراعها اليمنى بالشلل. وقالت لمنظمة العفو الدولية:

"ذهبت لتعزية أسرة من جيراننا توفي أحد أفرادها، وهو رجل عجوز، وكنتُ في طريقي عائدة إلى المنزل. وبينما كنتُ أسيّر في الشارع سمعتُ دويًا واهتز كل شيء حولي، وشعرت كأن نهاية العالم قد حلت ثم نُقلتُ إلى المستشفى. أُخرجوا عدة شظايا معدنية من ظهري لكن بعضها ما زال في يدي اليسرى وأجزاء أخرى من جسدي. أشعر بالأم مبرحة، وقد مضت ثلاثة أشهر لكن الألم مستمر. ولم أعد أستطيع تحريك ذراعي اليمنى. كثير من الجيران قُتلوا وجُرحوا. كانت مذبحة. وكانت من بينهم منى زوجة الدكتور فرج وابنة أختها، وهي طفلة صغيرة عمرها حوالي ست سنوات. وقد قُتلتا هما الاثنتان".²⁸

وأصيبت في الضربة أيضاً فتحية محمد، وهي جارة أخرى عمرها 37 سنة. وقالت لمنظمة العفو الدولية:

"قتلت الضربة وأصابت كثيراً من الناس لأن المكان كان مكتظاً، حيث كان كثير من الناس ذاهبين إلى جنازة جار معروف. هل تتخيل، قصف ناس ذاهبين إلى جنازة. كنتُ أنا أيضاً ذاهبة إلى الجنازة. كان الوضع فوضي تامة، كان مخيفاً للغاية؛ قتلى وجرحى في كل مكان. رجال ونساء وأطفال. وقُتل كذلك امرأة كانت تقيم في الجهة الأخرى من الطريق أسفها ربيعة عمر ساسي، وكانت في الخمسينيات من عمرها. كان الحظ في جانبي، لكنني أصبتُ بجروح بالغة، وكدتُ أفقد ذراعي. أُجريت لي عملية ترقيع للعظام لكنني لا أعرف إن كانت ستتحسن".²⁹

وتؤكد شظايا عثر عليها في الموقع استخدام قذائف مدفعية ثقيلة في هذا الهجوم. ولما كانت حتى المدفعية الحديثة بها هامش خطأ دائري محتمل لا يقل عن 100 متر في المدى المعتاد لاستعمال السلاح، فإن ذلك السلاح لا يصلح للاستخدام في المناطق الحضرية الكثيفة السكان.³⁰ وكان موقع الضربة يبعد

²⁵ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي (المجلد الأول: القواعد)، القاعدتان 11 و12.

²⁶ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.

²⁷ مقابلة شخصية أجريت في قصر بن غشير، في 10 أغسطس/آب 2019.

²⁸ مقابلة شخصية أجريت في قصر بن غشير، في 10 أغسطس/آب 2019.

²⁹ مقابلة شخصية أجريت في قصر بن غشير، في 10 أغسطس/آب 2019.

³⁰ هامش الخطأ الدائري المحتمل هو نصف قطر دائرة يُتوقع أن تسقط فيها نصف القذائف المطلقة من سلاح. فعلى مدى 15 كيلومتراً، على سبيل المثال، يبلغ هامش الخطأ الدائري لقذيفة المدفعية المتوسطة من عيار 105 مليمترات 120 متراً، حسب دولوم، وهو ما يعني أن نصف القذائف المطلقة يسقط داخل مسافة تبلغ 120 متراً من الهدف المصوّب عليه ونصفها الآخر خارج هذه المسافة. انظر: أوف س دولوم. مركز خدمات التسليح، "النيران غير المباشرة: تحليل فني لاستخدام أسلحة المدفعية ذات النيران غير المباشرة ودفقتها وأثرها"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يناير/كانون الثاني 2017، صفحة 61. [بالإنجليزية].

أكثر من كيلومترين عن الخط الأمامي، ولم يُشاهد أي هدف عسكري في صور الأقمار الاصطناعية الملتقطة آنذاك. ويُذكر أن الهجمات المباشرة التي تستهدف مدنيين قد تُعد بمثابة جريمة حرب.

ضربات "الجيش الوطني الليبي" الجوية الموجهة إلى المنازل ومرافق البنية الأساسية المدنية

أدت ضربات "الجيش الوطني الليبي" الجوية الموجهة إلى منازل مدنية في طرابلس أيضاً إلى وقوع خسائر في الأرواح بين المدنيين. وقد وثق باحثاً منظمة العفو الدولية ثلاث ضربات قُتل فيها مدني واحد، وأصيب أربعة آخرون بجروح.

ففي صباح يوم 15 يونيو/حزيران 2019، ألحقت ضربة جوية شنتها "الجيش الوطني الليبي" أضراراً بمنزليين في تاجوراء، قرب الحدود الخارجية لمجمع عسكري، وهو ما أدى إلى إصابة شابتين من أسرة مسلم، وهما مروة، وعمرها 24 سنة؛ وذكرى، وعمرها 21 سنة.³¹ وكان هدف الضربة، فيما يبدو، مستودع أسلحة يخص إحدى الميليشيات المتحالفة مع "حكومة الوفاق الوطني"، في مجمع مجاور أصيب في ضربة جوية أخرى سببت عدداً من الانفجارات الثانوية وحريقاً ضخماً. وتؤكد شطايا عثر عليها باحثاً منظمة العفو الدولية في موقع الضربة التي أصابت المنزلين المدنيين أن السلاح المستخدم قنبلة غير موجهة فرنسية الصنع من طراز "إس إيه إم بي" زنة 250 كيلوغراماً. وهي سلاح متفجر ضخم يزيد نصف قطر دائرة تأثير انفجاره عن 600 متر، ومن ثم فهو سلاح ليس من المناسب استخدامه في مناطق حضرية مأهولة.

واستهدفت ضربة جوية أخرى، شنتها "الجيش الوطني الليبي" في 12 يونيو/حزيران 2019، منزلاً كبيراً للغاية تملكه أسرة فريرة. وكان المنزل قيد التشييد في المراحل الأخيرة من البناء، ويقع قرب مجمع عسكري. وأدت الضربة إلى إصابة امرأة ورجل في منزلين مجاورين. وقالت المرأة، وتُدعى حواء جبريل، لمنظمة العفو الدولية:

"كنت في البيت وحدي مع ابنتي، وعمرهما 10 سنوات و11 سنة. وقرب الساعة السادسة والنصف أو السابعة مساءً، أصابت ضربة جوية حقلاً خلف منزلنا الذي يجري بناؤه بجوار منزلنا الذي نقيم فيه. وانتابني الذعر فأخذت ابنتي وجريت إلى البوابة للخروج، لكن ما أن وصلنا إلى البوابة حتى وقعت ضربة أخرى ضخمة أصابت منزلنا، المنزل الذي يجري بناؤه، وألقت بنا قوة الانفجار على البوابة. من حسن الحظ إن ابنتي لم تُصاب بأذى، حيث إنني كنت قد ضممتها إليّ. وارتطم وجهي بالبوابة فانكسرت نواجذي، وأصبت بجروح في كل وجهي وعيني، وفي كل جسدي، وفي ظهري وساقبي وذراعي. ولم أشف حتى الآن وما زالت ابنتاي مروعتين، وخصوصاً الصغرى. وأصيب جارنا أيضاً، لكن إصابته أقل خطورة لحسن الحظ."³²

وتؤكد شطايا عثر عليها باحثاً منظمة العفو الدولية في موقع الضربة التي أصابت المنزل المدني أن السلاح المستخدم قنبلة غير موجهة فرنسية الصنع من طراز "إس إيه إم بي" زنة 250 كيلوغراماً.

وفي نحو الساعة 11 ليلاً يوم 15 يوليو/تموز 2019، استهدفت ضربة جوية "للجيش الوطني الليبي" سيارةً تقف في فناء منزل حافل بالمدنيين. وأدت الضربة إلى مقتل كريم قشوت، وهو أحد أفراد الأسرة وعمره 21 سنة، وهو يوقف سيارته في الفناء. وقال أخوه لمنظمة العفو الدولية:

"نحن خمس أسر تعيش في هذا المنزل، أبواي وإخوتي، بما في ذلك أربعة إخوة متزوجون وأسرهم؛ وعددهم 25 شخصاً على وجه الإجمال. كان أخي وزوجته وأطفالهما قد وصلوا قبل لحظات فقط من القصف. لو كانت الضربة قد وقعت قبل ذلك بضع دقائق لكانوا قد قتلوا كلهم. ثم وصل كريم وصف السيارة وعند ذلك بالضبط أصابت الضربة السيارة. وقد استهدفت السيارة. لا نعرف لماذا. نحن نسأل أنفسنا طوال الوقت لماذا. وقد أحرق كل شيء في الفناء، بما في ذلك السيارتان الأخريان اللتان كانتا تقفان هناك."³³

وتؤكد شطايا فحصها باحثاً منظمة العفو الدولية في الموقع أن السلاح المستخدم صاروخ موجه صيني الصنع من طراز "بلو أرو 7" أطلق من طائرة مسيّرة من طراز "وينغ لونغ" يقوم بتشغيلها طيارون من دولة

³¹ مقابلة شخصية أجريت في تاجوراء، في 5 أغسطس/آب 2019.

³² مقابلة شخصية أجريت في طرابلس، في 5 أغسطس/آب 2019.

³³ مقابلة شخصية أجريت في طرابلس، في 4 أغسطس/آب 2019.

الإمارات العربية المتحدة لحساب "الجيش الوطني الليبي".³⁴ وقد كانت هذه ضربة دقيقة التوجيه استهدفت، في غياب أي دليل على خلاف ذلك، مديناً بجوار منزله في هجوم كان من الممكن أن يعرض أفراداً مدنيين آخرين من أسرته للخطر. ويُذكر أن الهجمات المباشرة على المدنيين قد تُعتبر بمثابة جرائم حرب.

وقال مسعفون طبيون يعملون في المنطقة لمنظمة العفو الدولية بأنه قرب وقت الهجوم الذي أودى بحياة كريم قشوت كان هناك قتال يدور إلى الجنوب على بعد كيلومتر واحد تقريباً من منزل عائلة قشوت، وكان مقاتلون جرحى يتحركون في المنطقة بحثاً عن ملاذ آمن.³⁵ ولا دليل، طبقاً للمعلومات التي حصلت عليها المنظمة، على أن كريم قشوت كان ضالِعاً شخصياً في ذلك القتال أو كان مع مقاتلي "حكومة الوفاق الوطني"، ويبدو أنه استُهدف خطأ. ولم يرد "الجيش الوطني الليبي" على طلب المعلومات الذي أرسلته منظمة العفو الدولية بخصوص هذه الحالة.

ضربات "حكومة الوفاق الوطني" الجوية الموجهة إلى منازل مدنية

أدت ضربات جوية، شنتها "حكومة الوفاق الوطني" على منازل مدنية في ترهونة والضواحي الواقعة جنوبي طرابلس، إلى سقوط قتلى وجرحى مدنيين أيضاً. ووثق باحثا منظمة العفو الدولية ضربات في خمسة مواقع قُتل فيها تسعة مدنيين وأصيب خمسة آخرون.

وفي 27 إبريل/نيسان 2019، ألقت طائرة تتبع "حكومة الوفاق الوطني" قنبلةً على ترهونة سقطت في فناء منزل عائلة الحبيشي، مما أدى إلى إصابة امرأتين وإلحاق أضرار بالمنزل. وقالت أم سيف لمنظمة العفو الدولية:

"كنت في البيت وحدي مع ابنتي وابني الذي يبلغ عمره 13 سنة. وكان زوجي قد ذهب إلى ماليزيا ليعود بابننا الأكبر الذي كان يدرس هناك على مدى السنوات الخمس الماضية. وكان ابني الأصغر قد انصرف لنوه لحضور دروس خصوصية عندما سقطت القنبلة في المكان بالضبط الذي كان يلعب فيه قبل ذلك بنصف ساعة. واهتز المنزل بأكمله، وتطايرت الشظايا عبر الغرف الداخلية. وأصبحت ابنتي أماني بجروح في وجهها ورقبتها وساقها، وأغمى على ابنتي الأخرى من الصدمة".³⁶

وفي المنزل المجاور، كشفت عافية صالح، التي يبلغ عمرها 40 سنة، لمنظمة العفو الدولية عن الجروح التي أصيبت بها في صدرها وأطرافها. وكانت هي أيضاً داخل منزلها، عندما وقعت الضربة، وأصبحت بشظايا من البناء بعد أن دمرت الضربة جداراً. وتؤكد شظايا عثر عليها باحثا منظمة العفو الدولية في الموقع أن السلاح المستخدم قنبلة من نوع "إف إيه بي" زنة 500 كيلوغرام، وهي قنبلة غير موجهة، ويطلق عليها السكان المحليون "قنبلة باراشوت" بسبب المظلة البيضاء الكبيرة التي تُنشر من مؤخرتها لإبطاء سقوطها، ومنع تقلبها في الجو. والقنابل من هذا النوع سلاح متفجر ضخم يتجاوز نصف قطر دائرة تأثير انفجاره 800 متر، ومن ثم فمن غير المناسب استخدامه في المناطق الحضرية المأهولة.³⁷

وأدت أربع ضربات جوية شنتها "حكومة الوفاق الوطني" في صباح يوم 22 يوليو/تموز 2019، في ضواحي قصر بن غشير على مسافة تزيد عن خمسة كيلومترات عن الخطوط الأمامية، إلى التدمير الكامل لمنزل، وإلحاق أضرار بمنزل آخر قريب منه. ويخص المنزلان أفراد الأسرة نفسها. ولم تسفر الضربات عن وقوع قتلى أو جرحى من أفراد الأسرة، لكن تردد أن أربعة مدنيين قُتلوا في سيارة مارة. غير إن تحليل صور الأقمار الاصطناعية يُبين مركبات عسكرية قرب المنازل المدنية، وثلاث قطع مدفعية تتبع "الجيش الوطني الليبي" على بعد 100 متر إلى الجنوب عبر الطريق وخلف مدرسة. ويُذكر أنه ينبغي على المقاتلين ألا يضعوا أهدافاً عسكرية مشروعة في مناطق سكنية مأهولة، إذ من شأن ذلك أن يعرض المدنيين للخطر. وتؤكد شظايا عثر عليها باحثا منظمة العفو الدولية في الموقع أن اثنين على الأقل من الأسلحة المستخدمة قنبلتان غير موجهتين من نوع "إف إيه بي" زنة 250 كيلوغراماً. وكانت إحدى الحفر الناتجة

³⁴ صحيفة "الغارديان"، "ضربة الطائرة المُسيّرة في ليبيا تشدد المخاوف من اندلاع حرب جوية وخطر وقوع وفيات بين المدنيين"، 11 أغسطس/آب 2019. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

<https://www.theguardian.com/world/2019/aug/11/libya-drone-strike-heightens-fears-of-air-war-and-risk-of-civilian-deaths>

³⁵ مقابلة شخصية أُجريت في طرابلس، في 4 أغسطس/آب 2019.

³⁶ مقابلة شخصية أُجريت في محيط ترهونة، في 10 أغسطس/آب 2019.

³⁷ يُحسب نصف قطر دائرة تأثير الانفجار على أساس الوزن الصافي للمادة المتفجرة في الذخيرة وعامل ثابت قدره 328، وهو معيار "المسافة الآمنة المطلقة" الذي تستخدمه وزارة الدفاع الأمريكية، التفاصيل [بالإنجليزية] مُتاحة على الرابط:

<https://www.dau.mil/cop/ammo/DAU%20Sponsored%20Documents/K%20Factor.pptx>

عن الانفجارات أكبر كثيراً من الحفر الأخرى، إذ كان قطرها عشرة أمتار وعمقها يزيد عن ثلاثة أمتار، وهو ما قد يشير إلى أن أحد الأسلحة أثقل كثيراً. ومع ذلك، فالقبيلة من نوع "إف إيه بي" زنة 250 كيلوغراماً هي نفسها سلاح متفجر ضخم يتجاوز نصف قطر دائرة تأثير انفجاره 600 متر، ومن ثم ينبغي عدم استخدامه في المناطق الحضرية المأهولة.

ووفقاً لشهود العيان، فقد أصاب صاروخان يُطلقان من الجو ويتبعان قوات "حكومة الوفاق الوطني" عدة مركبات قرب محطة للوقود في منطقة سيدي السايح حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر يوم 3 يوليو/تموز 2019 مما أدى إلى مقتل خمسة مدنيين. وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، ذكر محمد السايح، الذي يعيش على مقربة، بأن ثلاثة من أقاربه، وهم وجدي عثمان السايح، وعمره 26 سنة؛ ومصباح خليفة السايح، وعمره 29 سنة؛ وأياد مصباح أبو سيف، وعمره 51 سنة، قتلوا في الضربة هم وامرأة وطفلها لا يُعرف اسماهما.³⁸ وقال كهل من سكان المنطقة شاهد الضربة للمنظمة:

"وقع انفجار كبير وأشعل الصاروخان النار في بعض المركبات التي كانت عند منعطف الشارع الذي تقع فيه محطة البنزين. بدأ الأمر وكأنه نهاية العالم. كنتُ على الجانب الآخر من الطريق. جلست القرفصاء، ولم أستطع أن أتحرك، فقد تملكني الرعب".

وبالقرب من المكان نفسه، وبعد ثلاثة أسابيع، جُرحت وداد عبد السلام دحماني وابنها أسيل، البالغ من العمر ثلاث سنوات، عندما أصابت ضربة جوية شنتها "حكومة الوفاق الوطني" منزل أسرتها، في نحو الساعة العاشرة ليلاً يوم 22 يوليو/تموز 2019. وتعرّف باحثاً منظمة العفو الدولية على حفرتين ناتجتين عن ذخائر تُلقى من الجو، وتأكداً، باستخدام شطابا عُثر عليها في الموقع، من أن واحداً على الأقل من السلاحين المستخدميين "قبيلة باراشوت" من نوع "إف إيه بي" زنة 500 كيلوغرام.

وفي منطقة سكنية في قصر بن عثير، أدت ضربتان جويتان متعاقبتان إلى تدمير منزلين، كل منهما ذو طابق واحد، ويقعان في المنطقة نفسها، بعد ظهر يوم 23 يونيو/حزيران 2019. وكان أحد المنزلين خالياً، لكن المنزل الآخر كانت تشغله أسرة الدوبي. وأصيبت إيمان رمضان، التي يبلغ عمرها 28 عاماً، بجروح بالغة، وفقدت إحدى قدميها. وقال خالها لمنظمة العفو الدولية:

"كنتُ في البيت، الأسرة، بما في ذلك أمي البالغة من العمر 96 سنة، كنتُ في المطبخ التي يفتح على فناء داخلي صغير. نظرتُ إلى أعلى ورأيتُ الطائرة تتحرك من الغرب إلى الشرق؛ وطننتُ أنها ستقصف مكاناً بعيداً، لكن في تلك اللحظة وقعت الضربة. أصابت القبيلة منزلنا. لم أستطع أن أرى شيئاً أو أن أتففس، فقد عمّ المكان غبار كثيف أو دخان كأنه ستاراً قد أسدل. أغشي على أمي ولم تتعاف قط من الصدمة، وتوفيت بعد 25 يوماً، وأصيبت ابنة أختي بجروح مروعة وفقدت قدمها. وبالإضافة إلى ذلك، دُمّر بيتنا تماماً؛ فقدنا كل شيء. لماذا يقصفون الأسر في بيوتها؟ أي سبب يمكن أن يستدعي القيام بمثل هذا العمل؟ من سيساعدنا الآن؟"³⁹

³⁸ مقابلة شخصية أجريت في سيدي السايح، في 10 أغسطس/آب 2019.
³⁹ مقابلة شخصية أجريت في قصر بن عثير، في 10 أغسطس/آب 2019.

6. وقوع المدنيين وسط ضربات تتسم بالتهور تستهدف مطار معيتيقة

كان من بين الأهداف الرئيسية لهجمات "الجيش الوطني الليبي" في العاصمة مطار معيتيقة الذي يقع إلى الشرق من وسط المدينة. ومعيتيقة هو المطار الوحيد العامل في طرابلس،⁴⁰ ويُستخدم في الأغراض المدنية والعسكرية على السواء، بما في ذلك استقبال شحنات الأسلحة والإمدادات،⁴¹ ويُستخدم كذلك قاعدة للطائرات المُسيَّرة المسلحة⁴²، ويضم سجوناً تديرها الميليشيات.⁴³ وكان مطار معيتيقة يتعرض للقصف الصاروخي والمدفعي بشكل متواتر على أيدي "الجيش الوطني الليبي"، وهو ما أدى إلى إغلاقه مؤقتاً عدة مرات. وألحق أحد هذه الهجمات في 1 سبتمبر/أيلول 2019 أضراراً بطائرة مدنية تقل حجاجاً عائدين إثر هبوطها، مما أدى إلى إصابة اثنين على الأقل من أفراد طاقمها.⁴⁴ وأغلق المطار بعد قليل من ذلك، وما زال مغلقاً. وبسبب عدم الدقة المتأصلة للصواريخ غير الموجهة واستخدام المدفعية بطريقة تتسم بالتهور، أصيبت المناطق السكنية الواقعة حول معيتيقة كذلك بشكل متواتر، وهو أمر أدى إلى وقوع خسائر في الأرواح في صفوف المدنيين. وتقصت منظمة العفو الدولية خمساً من مثل هذه الضربات قُتل فيها مدني واحد وأصيب عشرة آخرون.

فقد قُتل أنور المبروك مليطان، وهو نجار عمره 50 عاماً وله ستة أبناء، في مساء 29 يوليو/تموز 2019، عندما سقطت قذيفة مدفعية خارج بيته في حي سوق الجمعة المجاور لمعيتيقة. وقال أخوه لمنظمة العفو الدولية:

"كنا سوياً مع بعض الجيران، وذهبنا كي نرى ما حدث في مكان على مقربة منا، فسمعنا دوي قصف أتياً منه. ثم عدنا إلى البيت، ودخلت منزلي، وذهب أنور قبل أن

⁴⁰ يقع مطار طرابلس الدولي جنوبي العاصمة ولا يعمل منذ سنوات. ويقع أقرب مطار يعمل في مصراتة على بعد 200 كيلومتر إلى الشرق.

⁴¹ صور تحققت منها منظمة العفو الدولية، جرى الحصول عليها في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2019. مُتاحة على الرابط: <https://twitter.com/BabakTaahvae/status/1147455606120419328>

⁴² الجزيرة، "انقرة تحذّر حفر بشأن الأتراك المحتجزين مع إقدام الجيش الوطني الليبي على "ضرب طائرة تركية مُسيَّرة"، 30 يونيو/حزيران 2019، [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

<https://www.aljazeera.com/news/2019/06/ankara-warns-haftar-arrests-ina-hit-turkish-drone-190630192450014.html>

⁴³ لعدة ميليشيات قواعد في مطار معيتيقة منذ عام 2011 ويُستخدم بعضها سجوناً. انظر: منظمة العفو الدولية، "الميليشيات تهدد الآمال المعقودة على ليبيا الجديدة"، فبراير/شباط 2012. مُتاح على الرابط:

<https://www.amnesty.org/en/documents/MDE19/002/2012/ar/>

ووفقاً لتقرير لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان "... تضم منشأة الاحتجاز في قاعدة معيتيقة الجوية في طرابلس ما يُقدَّر بزهاء 2600 من الرجال والنساء والأطفال، أغلبهم محتجزون دون إمكانية اللجوء إلى السلطات القضائية..." مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، "تجاوزات خلف القضبان: الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا"، إبريل/نيسان 2018. مُتاح على الرابط:

https://www.ohchr.org/Documents/Countries/LY/AbuseBehindBarsArbitraryUnlawful_ar.pdf

⁴⁴ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "أحدث الهجمات على مطار معيتيقة، تهديد مباشر لحياة الركاب المدنيين؛ الجناة سيُحاسبون"، 1 سبتمبر/أيلول 2019. مُتاح على الرابط:

<https://unsmil.unmissions.org/unsmil-latest-attacks-mitiga-airport-direct-threat-lives-civilian-passengers-perpetrators-will-face>

يدخل منزله ليطمئن علي جار لنا، وهو سوري مسنٌ يعيش هنا منذ سنوات كثيرة. وقد اعتاد أنور أن يرعاه لأنه مسنٌ ومريض. وعندئذ سقطت القبلة، وأدت إلى مقتل أنور. سقطت ست أو سبع قذائف هنا في المنطقة، يفصل بين الواحدة والتالية لها بضع دقائق. وكانت القذيفة التي قتلت أنور هي الأخيرة.⁴⁵

وتؤكد شطايا حللها باحثا منظمة العفو الدولية أن الذخيرة المستخدمة في الهجوم قذائف من طراز "أو إف-412" عيار 100 مليمتراً، ومن المؤكد تقريباً أنها أطلقت من قطعة مدفعية من طراز "بي إس-3" الذي يبلغ مداه 20 كيلومتراً.

وفي 22 يوليو/تموز 2019، جُرح خمسة أطفال عندما سقط صاروخان قرب المكان الذي كانوا يلعبون فيه بجوار السور الخارجي لمنزل عائلة دحيم جنوبي مطار معيتيقة. وقال عم ثلاثة من الأولاد لمنظمة العفو الدولية:

"أصيب رمضان، وعمره عامان، بجروح في وجهه وبديه، أما شقيقته أسيل، وعمرها 12 عاماً، فقد أصيبت بجروح داخلية في الرئتين والكليتين واستقرت شظية بجوار عمودها الفقري؛ إصابة خطيرة للغاية. وأصيبت ريناد، وعمرها أربعة أعوام، في رأسها. وأصيبت كذلك طفلتان من أسرتين من أسر الجيران، وهما هدية ومنة، وكلاهما في الثانية عشرة من العمر. كان الوقت حوالي الثامنة والنصف مساءً، وكان الأطفال يلعبون بجوار السور. في البداية، سقطت قذيفة في الجانب الخارجي للسور وتحرك الأطفال، ثم سقطت قذيفة أخرى بالضبط في المكان الذي كانوا يلعبون فيه قبل بضع دقائق فقط. ولولا أنهم تحركوا لُغتلوا".⁴⁶

وتؤكد شطايا عثر عليها باحثا منظمة العفو الدولية في الموقع أن السلاح المستخدم صاروخ كبير يُرَجَّح أنه من نوع "9 إم 22 يو" "غراد" عيار 122 مليمتراً.

وكان صاروخ "غراد" قد سقط قبل ذلك بأسبوع في فناء منزل عائلة الزرقاني الساعة التاسعة وأربعين دقيقة تقريباً مساءً 17 يوليو/تموز 2019، وهو ما أدى إلى إصابة الطفل عبد العزيز عبد المولى الزرقاني الذي يبلغ عمره 10 سنوات. وقال عمه لمنظمة العفو الدولية:

"كان الغلام هنا في الفناء عندما سقط صاروخ، وأُصيب في بطنه وجبهته وكتفه اليسرى وساقه اليمنى. كانت جروح بالغة. وهو الآن في المستشفى في تونس. كانت ضربة قوية، يمكنك أن ترى الأضرار من حولك على سور المنزل وعلى السيارة. وقُتلت أيضاً عدة أغانام بسبب الشظايا. ما الذي يُفترض أن تفعل إذا كنا لا نستطيع المحافظة على سلامتنا حتى في منازلنا؟"⁴⁷

وتؤكد شطايا عثر عليها باحثا منظمة العفو الدولية في الموقع أن السلاح المستخدم صاروخ من طراز "9 إم 22 يو" "غراد" عيار 122 مليمتراً.

وفي الساعة التاسعة تقريباً من صباح يوم 11 أغسطس/آب 2019، أصابت قذيفة مدفعية منزلاً في حي سوق الجمعة الذي يقع في طرابلس غربي مطار معيتيقة فأصيب ثلاثة مدنيين، وهم محمود بشير أبو عبيد مالك المنزل وابن أخته رواد البالغ من العمر 12 عاماً وجاره الكهل محفوظ بن علي. وأصابت القذيفة جزءاً من المنزل كان يُستخدم في ذبح الأغنام في العيد الكبير (عيد الأضحى) حين يكثر مثل هذا النشاط. وقال شاهد عيان لمنظمة العفو الدولية:

"كان هناك عدة أشخاص فقد كان النشاط كبيراً. وكانت القذيفة التي سقطت هنا واحدة من عدة قذائف سقطت في المنطقة. وأصاب بعضها المطار. والمطار يتعرض للصفص طوال الوقت، ولذا لم يعد المرء يولي انتباهاً كبيراً. ولكن فجأة سقطت إحدى القذائف هنا مباشرة في وسط الناس. وهو أمر يجعل المرء يدرك مدى خطورة هذا".⁴⁸

وتؤكد شطايا عثر عليها باحثا منظمة العفو الدولية في الموقع أن السلاح المستخدم قذيفة مدفعية من طراز "أو إف-412" عيار 100 مليمتراً.

⁴⁵ مقابلة شخصية أجريت في طرابلس، في 7 أغسطس/آب 2019.

⁴⁶ مقابلة شخصية أجريت في طرابلس، في 7 أغسطس/آب 2019.

⁴⁷ مقابلة شخصية أجريت في طرابلس، في 7 أغسطس/آب 2019.

⁴⁸ مقابلة شخصية أجريت في طرابلس، في 12 أغسطس/آب 2019.

وَجُرِحَ عبد الرحمن عادل أبي الأشهر، وعمره 22 عاماً، عندما أصاب صاروخ مدرسة تقع قرب الحدود الشرقية لمطار معيتيقة مساء يوم 29 يوليو/تموز 2019. وقال لمنظمة العفو الدولية:

"كنتُ واقفاً أمام المتجر الكبير قبالة المدرسة، وكانت الساعة الثامنة تقريباً. وأصاب صاروخ المدرسة، وأصبتُ بشظايا في كل ظهري وساقِي. وقد سمعنا صاروخين آخرين يسقطان على مقربة قبيل الصاروخ الذي أصاب المدرسة وأصابني بجروح".⁴⁹

وتؤكد شظايا عثر عليها باحثا منظمة العفو الدولية في الموقع أن السلاح المستخدم صاروخ من نوع "9 إم 22 يو" "غراد" عيار 122 مليمترًا.

⁴⁹ مقابلة شخصية أجريت في طرابلس، في 2 أغسطس/آب 2019.

7. الضربات الموجّهة إلى منشآت طبية

استُهدفت عدة مبانٍ كانت تُستخدم كمستشفيات ميدانية مؤقتة لعلاج المقاتلين الجرحى، وكذلك عدة عربات إسعاف، بضربات جوية شنتها "الجيش الوطني الليبي". ووقعت أشد هذه الضربات تأثيراً، في مساء 27 يوليو/تموز 2019، عندما قُتل خمسة من الأطباء والممرضين والمسعفين، وجرّح ثمانية آخرون، في ضربة صاروخية أصابت مدخل المنزل حيث كان الرجال جالسين. وكان من بين القتلى طبيبان، وهما أوس نصرت وفتحي أبو القائد، وثلاثة سائقين ومسعفين، وهم معاذ نصرت ومحمد صالح وإبراهيم بن صالح. وكان المنزل الذي يقع قرب مطار طرابلس الدولي، غير المستخدم، جنوبي المدينة واحداً من عدة منازل في مجمع عادةً ما يُشار إليه على أنه "السفارة الأمريكية" لأنه كان يؤوي أفراد الأمن الأمريكيين في عامي 2013 و2014.⁵⁰ وعثر باحثاً منظمة العفو الدولية على شظايا من صاروخ موجه صيني الصنع من طراز "بلو أرو 7" في حفرة الانفجار في موقع الضربة. وهذا الصاروخ لا يُطلق في ليبيا إلا من الطائرات الصينية المُسيّرة من طراز "وينغ لونغ" التي تقوم بتشغيلها دولة الإمارات العربية المتحدة لحساب "الجيش الوطني الليبي". وقال الدكتور هيثم، وهو جراح، لمنظمة العفو الدولية:

"في ذلك اليوم استقبلنا بعض المقاتلين الجرحى في الصباح، ووصلنا بحالاتهم إلى الاستقرار، وأرسلناهم إلى مستشفى رئيسي. ثم استقبلنا بضعة جرحى آخرين في وقت لاحق ذلك اليوم، وأرسلناهم بالمثل بعد أن استقرت حالاتهم. وفي نهاية اليوم لم يكن لدينا مرضى وكنا جالسين معاً للاسترخاء، نشرب الشاي والقهوة وننظف ونجهز لليوم التالي. ورأيت طائرة مُسيّرة في السماء قبل الضربة لكنني لم أعتقد أنها ستضرب. لكنها فعلت. كانت الساعة الثامنة مساءً تقريباً. وبعد الضربة أخذنا الجرحى على وجه السرعة إلى مستشفى أبو سليم ثم عدنا لأخذ جثث القتلى. كان منظرًا بشعاً، فقد كانت الجثث ممزقة إرباً. ووجدت جثث إبراهيم. كانت هناك طائرة مُسيّرة في السماء تروح وتجيء، ولذلك ظللنا نتفرق عندما تقترب الطائرة ثم نتجمع من جديد عندما تبتعد لنواصل البحث عن أشلاء زملائنا."⁵¹

وقال مسعف آخر أُصيب في الضربة لمنظمة العفو الدولية:

"عندما رأينا الطائرة المسيّرة تناقشنا فيما إذا كانت طائرة استطلاع، أم طائرة من ذلك النوع الذي يضرب. ثم قبل الثامنة مساءً وقبل الضربة لم يكن هناك أزيز، ولم تكن هناك طائرة مُسيّرة يمكن رؤيتها. وكنت أشعر بالرضا لأنني تمكنت من مساعدة بعض الجرحى ذلك اليوم وكنت أشرب الشاي. ثم وقعت الضربة. وأصبتُ، فقد كُسرَت ساقي، لكن آخرين كانت جروحهم أكثر خطورة."⁵²

وكان المستشفى الميداني يعمل في هذا المنزل نفسه منذ مدة تزيد على الشهر، لكن ليس واضحاً مدى معرفة "الجيش الوطني الليبي" بأنه مستشفى ميداني. فالسطح ليس عليه علامة الهلال الأحمر، ولم تلاحظ منظمة العفو الدولية أية علامات خارجية محددة تشير إلى أنه مستشفى. وفي الوقت نفسه،

⁵⁰ صور ملتقطة بالأقمار الاصطناعية حللتها منظمة العفو الدولية.
⁵¹ مقابلة شخصية أجريت في طرابلس، في 2 أغسطس/آب 2019.
⁵² مقابلة شخصية أجريت في طرابلس، في 12 أغسطس/آب 2019.

تفيد الأدلة المتماثلة المستمدة من الإفادات والصور الملتقطة بالأقمار الاصطناعية بأن المستشفى كان يستقبل مقاتلين جرحي كان بعضهم يُنقلون إليه من الخطوط الأمامية في مركبات عسكرية مسلحة، وبالإضافة إلى ذلك كان أفراد الميليشيات يستخدمون المجمع أيضاً كقاعدة ومطبخ مركزي لتوزيع الوجبات. وفي وقت وقوع الضربة كانت سيارتا إسعاف تقفان خارج المستشفى الميداني لكن إحداها كان يغطيها الغبار، وهو ما يُحتمل أن يصعب معه تمييزها كسيارة إسعاف من علي بعد. ودون معرفة المعلومات المحددة التي كانت لدى "الجيش الوطني الليبي" بخصوص الموقع، ومع أخذ المعلومات المذكورة سابقاً في الحسبان، يتعذر تحديد ما إذا كان "الجيش الوطني الليبي" قد سعى عمداً لاستهداف منشأة صحية، أو ما إذا كان قد افترض أن المكان موقع للمتمردين حتى ولو كان به مسعفون لرعاية المقاتلين الجرحي.

كما درست منظمة العفو الدولية هجمات أخرى شنتها "الجيش الوطني الليبي"، وأصابت مستشفيات ميدانية وسيارات إسعاف، ولكن المنظمة لم تتمكن من الوصول إلى نتيجة حاسمة بشأن ما إذا كانت هذه المنشآت قد استهدفت عمداً، وما إذا كانت هذه الهجمات قد انتهكت القانون الدولي الإنساني.⁵³ فعلى سبيل المثال، زارت المنظمة مستشفيات ميدانيين آخرين في منطقة وادي الربيع جنوبي طرابلس، أحدهما في مجمع يضم أيضاً قاعدة عسكرية هُوجمت بما لا يقل عن صاروخين من طراز "بلو أرو 7"، والآخر يقع في المبنى نفسه الذي يضم موقع قيادة عسكري لم يتعرض للهجوم. وفي موقع ثالث في منطقة السواني جنوبي طرابلس، جُرح ثلاثة مسعفين في ضربة جوية في 6 يونيو/حزيران 2019.⁵⁴ وأكدت شطايا عثرت عليها منظمة العفو الدولية في الموقع أن السلاح المستخدم قنبلة فرنسية الصنع من طراز "إس إيه إم بي" زنة 250 كيلوغراماً. غير إن مركبات عسكرية تحمل مدافع آلية ثقيلة لوحظت في صور الأقمار الاصطناعية قرب الموقع قبيل الضربة. كذلك يشوب اللبس ضربتين على الأقل أصابتا سيارتي إسعاف وفحصتهما المنظمة، إحداها في منطقة وادي الربيع والأخرى شرقي طريق المطار، حيث كان مقاتلون في مركبات عسكرية تطاردهم قوات "الجيش الوطني الليبي" قريبين للغاية من سيارتي الإسعاف عندما أصيبت هاتان السيارتان.

وفي أحد الحوادث، أُصيب مستشفى في عين زارة يوم 6 أغسطس/آب 2019 في هجوم بري عشوائي. فقد أصاب صاروخ فرنسي الصنع من طراز "إس إن إي بي" عيار 68 مليمترًا سقف المستشفى دون أن يسبب خسائر في الأرواح. ووجد باحثو منظمة العفو الدولية في الموقع أن الصاروخ لم ينفجر، ويُرجح وفقاً لزاوية الارتطام أن قوات "الجيش الوطني الليبي"، المتواجدة في الخطوط الأمامية على بعد حوالي خمسة كيلومترات، هي التي أطلقتته.

ويتمتع أفراد الخدمات الطبية، ووسائل النقل الطبية والمنشآت الطبية، بما في ذلك تلك التي تعالج المقاتلين الجرحي أو المرضى، بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني. ولا يفقدون تلك الحماية إلا إذا ارتكبوا خارج نطاق عملهم الإنساني أعمالاً ضارة بالعدو.⁵⁵ ولا يؤدي وجود حراسة ومقاتلين جرحي أو مرضى والأسلحة الصغيرة التي أخذت من هؤلاء المقاتلين إلى حرمان أية وحدة طبية من الحماية التي يوجبها لها القانون الدولي الإنساني. وإذا كانت منشأة طبية تُستخدم في أغراض عسكرية، فينبغي قبل مهاجمتها توجيه تحذير، والسماح بوقت معقول لإجلاء المرضى والجرحي.⁵⁶ لكن في الوقت نفسه، قد يسفر وجود مقاتلين ومعدات عسكرية عن تعريض المواقع المدنية للخطر، بما في ذلك المنشآت الطبية، وخصوصاً المنشآت الطبية التي لا تحمل علامات واضحة بهذا الشكل.

⁵³ كان كل مستشفى ميداني تقريباً زاره باحثا منظمة العفو الدولية تديره منظمة "مركز الدعم الطبي الميداني". وكانت هذه المستشفيات مرتجلة، وقد أقيمت كيفما اتفق في أي مكان مناسب وليست مراكز صحية أنشئت خصيصاً للأغراض الطبية. وكان الغرض منها الوصول بحالة الجرحي إلى الاستقرار ورفهم على وجه السرعة أو إرسالهم إلى مستشفيات راسخة.

⁵⁴ مقابلة من بعيد أجريت من خلال مترجم باستخدام خدمة واتساب، في 9 يونيو/حزيران 2019.

⁵⁵ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القواعد 25 و28 و29.

⁵⁶ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القاعدة 28.

8. انتهاكات حظر السلاح الذي تفرضه الأمم المتحدة

تتلقى "حكومة الوفاق الوطني" و"الجيش الوطني الليبي" كلاهما شحنات أسلحة، وإمدادات تعويض للخسائر، والمستهلكات منذ اندلاع هذا النزاع، في إبريل/نيسان الماضي، في انتهاك لحظر السلاح الذي تفرضه الأمم المتحدة.

وتتلقى "حكومة الوفاق الوطني" الدعم الأساسي من تركيا⁵⁷ التي زودتها بشكل واضح، في أواسط مايو/أيار 2019، بمركبات قتال مدرعة من طراز "كيربي" عن طريق سفينة ضخمة لإنزال المركبات في ميناء طرابلس.⁵⁸ وبالإضافة إلى ذلك، زودتها تركيا بطائرات مُسيرة مسلحة من طراز "بيرقدار تي بي 2" تنطلق من مطارات في معيتيقة ومصراتة.⁵⁹ وقد اجتذب إيداع طائرات عسكرية في مطار مدني هجمات "الجيش الوطني الليبي" التي سببت الخسائر في الأرواح بين المدنيين المُوثقة أعلاه.

ومن الناحية الأخرى، تلقى "الجيش الوطني الليبي" دعماً من مصر⁶⁰ والأردن (الذي زوده مثلاً، بمركبات مدرعة من طراز "كي إيه دي دي بي المارد 8×8"⁶¹ وقذائف صاروخية من طراز إر بي جي-32⁶²)، بيد إن الداعم الأساسي له هو دولة الإمارات العربية المتحدة.⁶³ وقد استُخدمت

⁵⁷ العربية، "الرئيس التركي إردوغان يتعهد بدعم حكومة الوفاق الوطني في ليبيا لضمان السلام والاستقرار"، 6 يوليو/تموز 2019، [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

<http://english.alarabiya.net/en/News/north-africa/2019/07/06/Turkey-s-Erdogan-pledges-support-for-Libyan-govt-to-ensure-peace-stability-.html>

⁵⁸ صور تحققت منها منظمة العفو الدولية تم الحصول عليها في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2019. مُتاحة على الرابط: https://twitter.com/Obs_IL/status/1144246817900486656

⁵⁹ صور تحققت منها منظمة العفو الدولية تم الحصول عليها في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2019. مُتاحة على الرابط: <https://twitter.com/Mansourtalk/status/1137718306306215936>

⁶⁰ خطر الصواريخ: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، "مشروع الدفاع الصاروخي، لجنة الأمم المتحدة تعثر على صواريخ وطائرات مُسيرة صينية الصنع في ليبيا"، 8 مايو/أيار 2019. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

<https://www.reuters.com/article/us-libya-war-arms/forces-loyal-to-libyas-un-backed-government-receive-military-hardware-idUSKCN1S00KD>

⁶¹ صور تحققت منها منظمة العفو الدولية تم الحصول عليها في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2019. مُتاحة على الرابط: <https://twitter.com/Mansourtalk/status/1130194240489885701>

وكذلك: صور تحققت منها منظمة العفو الدولية تم الحصول عليها في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2019. مُتاحة على الرابط: <https://twitter.com/mahmouedqamal44/status/1130355455140782080>

وأيضاً: صور تحققت منها منظمة العفو الدولية تم الحصول عليها في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2019. مُتاحة على الرابط: <https://twitter.com/smmlibya/status/1166330051224309760>

⁶² صور تحققت منها منظمة العفو الدولية تم الحصول عليها في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2019. مُتاحة على الرابط: <https://twitter.com/Mansourtalk/status/1133996109448253440>

وكذلك: صور تحققت منها منظمة العفو الدولية تم الحصول عليها في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2019. مُتاحة على الرابط: <https://twitter.com/Mansourtalk/status/1135150485042864129>

وأيضاً: صور تحققت منها منظمة العفو الدولية تم الحصول عليها في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2019. مُتاحة على الرابط: <https://twitter.com/Oded121351/status/1173207153294925824>

⁶³ بلومبرغ، "عندما تغرب الشمس في ليبيا، حليفان للولايات المتحدة يدخلان الحرب"، 23 أغسطس/آب 2019، [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: <https://www.bloomberq.com/news/articles/2019-08-23/when-the-sun-sets-in-libya-two-u-s-allies-get-down-to-war>

طائراتها المُسيَّرة الصينية الصنع من طراز "وينغ لونغ"⁶⁴ التي تنفرد بإطلاق الصاروخ "بلو أرو 7" في شن هجمات دقيقة على المنشآت الطبية، فضلاً عن الأهداف العسكرية "الحكومة الوفاق الوطني".

وكان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد فرض حظراً شاملاً على إمدادات السلاح من ليبيا وإليها في فبراير/شباط 2011.⁶⁵ ولا يقتصر حظر السلاح على الأسلحة والذخيرة، بل يشمل كذلك المركبات والمعدات العسكرية مثل الطائرات المُسيَّرة والمركبات المدرعة. وصرح المجلس للدول الأعضاء، منذ اعتماد القرار 2292، في يونيو/حزيران 2016، بتفتيش السفن التي يُعتقد أنها تنتهك حظر السلاح في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا.

⁶⁴ ساوث تشاينا مورنينغ بوست، "الطائرات الصينية المُسيَّرة تلاحق الطائرات التركية المُسيَّرة في حرب جوية بليبيا"، 29 سبتمبر/أيلول 2019. [بالإنجليزية]. مُتّاح على الرابط:
<https://www.scmp.com/news/world/middle-east/article/3030823/chinese-drones-hunt-turkish-drones-libya-air-war>
⁶⁵ قرار مجلس الأمن الدولي 1970 الصادر في 26 فبراير/شباط 2011، والقرارات اللاحقة (أجري آخر تحديث بالقرار 2473 الصادر في 10 يونيو/حزيران 2019).

9. الإطار القانوني

يقرر القانون الدولي الإنساني، أو قوانين الحرب، قواعد قانونية ملزمة لكل الأطراف في أي نزاع مسلح، سواء أكانت قوات مسلحة رسمية، أم جماعات مسلحة غير رسمية. وتهدف هذه القواعد، التي يتناول التقرير أدناه بالشرح أكثرها ارتباطاً بالحالات الواردة فيه، إلى تقليل المعاناة الإنسانية في الحرب إلى الحد الأدنى، وتوفير حماية خاصة للمدنيين والأشخاص غير المشاركين مباشرة في الأعمال العدائية.

ويُعد القتال بين "حكومة الوفاق الوطني" والمليشيات المتحالفة معها من جانب، و"الجيش الوطني الليبي"، والمليشيات المتحالفة معه من جانب آخر، نزاعاً مسلحاً غير دولي. إلا إن أي هجمات تشنها دول أخرى دون موافقة الحكومة الليبية من شأنها أن تمثل نزاعاً دولياً مسلحاً.

وليبيا من الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949 وبروتوكولها الإضافيين الأول والثاني. وعلى أي حال، تنطبق أغلب قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بسير العمليات العدائية، بما في ذلك كل القواعد المشار إليها في هذا التقرير، في حالتها النزاع المسلح الدولي وغير الدولي على السواء، وهي ملزمة لجميع الأطراف سواء أكانت قوات رسمية أم غير رسمية.⁶⁶

ولا تُعد الخسائر في الأرواح في صفوف المدنيين في أوضاع النزاع المسلح غير مشروعة في كل الأحوال. لكن وقوع قتلى وجرحى مدنيين يمثل مؤشراً إلى ارتكاب خطأ ما. فقد يكون هذا نتيجة انتهاك للقواعد، بل حتى نتيجة خطأ جنائي، أو قد يكون نتيجة حادث عارض أو خطأ غير مقصود، أو خلل في منظومة أسلحة، أو النتيجة العارضة لهجوم مشروع.

ومن الضروري إجراء تحقيق للفصل في هذه الاحتمالات، وضمان المحاسبة والتعويض في حالة وقوع انتهاكات، واستخلاص الدروس واتخاذ إجراءات لتفادي إلحاق أذى لا ضرورة له بالمدنيين والأعيان المدنية.

وتثير الحالات المعروضة في هذا التقرير، استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية، والتحليل الذي قامت به، احتمالاً كبيراً للغاية أن يكون مدنيون قد قُتلوا وجُرحوا (كما دُمرت أعيان مدنية أو أُلحقت بها أضرار) في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وقد كتبت المنظمة إلى كل من "حكومة الوفاق الوطني" و"الجيش الوطني الليبي" تطلب معلومات إضافية بخصوص الوسائل والأساليب المحددة لهجوم، واختيار الأهداف، والاحتياطات المُتخذة في التخطيط للهجمات وتنفيذها. ومثل هذه المعلومات ضرورية للتقييم الكامل لمدى التزام الطرفين بالقانون الدولي الإنساني.

مبدأ التمييز

يُعد مبدأ التمييز من بين المقومات الأساسية للقانون الدولي الإنساني. وهو يقتضي أن "يتميز أطراف النزاع في جميع الأوقات بين المدنيين والمقاتلين"، وضمان أن "تُوجّه الهجمات إلى المقاتلين فحسب، ولا يجوز أن تُوجّه إلى المدنيين".⁶⁷ ويتعين على أطراف النزاع كذلك التمييز بين "الأعيان المدنية" و"الأهداف العسكرية". وكل من لا ينتمي إلى القوات المسلحة لطرف من أطراف النزاع هو مدني، ويتألف السكان

⁶⁶ للاطلاع على قائمة موثوقة لهذه القواعد انظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "القانون الدولي الإنساني العرفي: المجلد الأول: القواعد"، تحرير ج م هنكريتس ودوزوالد بيك، 2005 (يُنشَرُ إليه فيما يلي باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي").

⁶⁷ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القاعدة 1. انظر أيضاً البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعتمد في 12 أغسطس/آب 1949 والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول)، المادة 48، والبروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعتمد في 12 أغسطس/آب 1949 والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)، المادة 12(2).

المدنيون من جميع الأشخاص الذين ليسوا مقاتلين.⁶⁸ ويتمتع المدنيون بالحماية من الهجوم، ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية، وطوال الوقت الذي يقومون فيه بهذا الدور.⁶⁹ وفي حالات الشك يُعتبر الأفراد مدنيين ويتمتعون بالحماية من الهجوم المباشر.⁷⁰ ويُعد استهداف السكان المدنيين أو الأفراد المدنيين الذين لا يقومون بدور مباشر في الأعمال العدائية بالهجوم (الهجمات المباشرة على المدنيين) جريمة حرب.⁷¹

كما تُحظر الهجمات العشوائية.⁷² والهجمات العشوائية هي تلك التي قد تصيب أهدافاً عسكرية ومدنيين أو أعياناً مدنية دون تمييز، سواء لأن الهجوم غير موجّه إلى هدف عسكري محدد، أو لأنه يستخدم طريقة أو وسيلة قتال لا يمكن توجيهها إلى هدف عسكري محدد أو لا يمكن تحديدها آثارها على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني.⁷³ ويُعتبر شن هجوم عشوائي يسفر عن وقوع وفيات أو إصابات بين المدنيين بمثابة جريمة حرب.⁷⁴

وتشمل أغلب الحالات التي يتناولها هذا التقرير هجمات أُصيب فيها منازل أو أعيان مدنية أخرى وأدت إلى سقوط قتلى وجرحى مدنيين. وقد تكون مثل هذه الهجمات إما هجمات مباشرة على المدنيين والأعيان المدنية وإما هجمات عشوائية، ولاسيما الضربات الموجّهة براً بأسلحة متفجرة تفتقر إلى الدقة، مثل صواريخ "غراد"، ومن ثم ينبغي عدم استخدامها إطلاقاً بالقرب من تجمعات مدنية.

مبدأ التناسب

يحظر القانون الدولي الإنساني أيضاً الهجمات غير المتناسبة، وهي كل هجوم "قد يُتوقّع منه أن يسبب بصورة عارضة خسائر في أرواح المدنيين أو إصابات بينهم، أو أضراراً بالأعيان المدنية، أو مجموعة من هذه الخسائر والأضرار، ويكون مفرطاً في تجاوز ما يُنتظر أن يسفر عنه من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة".⁷⁵ ويُعدّ شن هجوم غير متناسب بشكل متعمد (أي مع العلم بأن الهجوم سيسبب بصورة عارضة خسائر مفرطة في أرواح المدنيين أو إصابات بينهم، أو أضراراً بالأعيان المدنية) بمثابة جريمة حرب.⁷⁶ ويوضح "التعليق على البروتوكولين الإضافيين" بجلاء أن حقيقة أن حساب التناسب يقتضي ميزة عسكرية "لملموسة ومباشرة" متوقعة تشير إلى أن مثل هذه الميزة لا بد أن تكون "كبيرة وقرينة التحقق نسبياً، وأن المزايا التي لا تكاد تكون ملموسة، وتلك التي لن تظهر إلا في الأجل الطويل يجب تجاهلها".⁷⁷ ويشير "تعليق الجيش الوطني الليبي" على ضربته الجوية التي استهدفت مركز الاحتجاز التابع "لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية" التي سقط فيها عشرات القتلى والجرحى من المهاجرين واللاجئين إلى أنها كانت في أفضل الأحوال هجوماً غير متناسب.

⁶⁸ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القاعدة 5؛ انظر كذلك البروتوكول الأول، المادة 50.

⁶⁹ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القاعدة 6؛ انظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 51(3)؛ والبروتوكول الثاني المادة 13(3).

⁷⁰ البروتوكول الأول، المادة 150(1).

⁷¹ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القاعدة 156، صفحة 496.

⁷² اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القاعدة 11؛ والبروتوكول الأول، المادة 51(4).

⁷³ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القاعدة 12؛ والبروتوكول الأول، المادة 51(4)(أ).

⁷⁴ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القاعدة 156، صفحة 496.

⁷⁵ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القاعدة 14؛ والبروتوكول الأول، المادتان 51(5)(ب) و57.

⁷⁶ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القاعدة 156، الصفحات من 496 إلى 499.

⁷⁷ إيف ساندوز، وكريستوف سوينارسكي، وبرونو زيمرمان، "تعليق على البروتوكولين الإضافيين، اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، 1987، الفقرة 2209.

10. نتائج وتوصيات

ما زال النزاع الدائر يُلحق الضرر بالمدينين ويؤثر سلباً على جميع جوانب حياة المدينين. وتتسم الهجمات البرية والجوية، المفصّلة في التقرير الحالي، بأنها إما عشوائية أو غير متناسبة أو تجمع ما بين العشوائية وعدم التناسب، ومن ثم فهي غير مشروعة، ويحتمل أن تمثل جرائم حرب. وتقدم الحالات الموثقة في هذا التقرير مجرد أمثلة على أنماط أوسع يجب وضع حد لها.

وتتقدم منظمة العفو الدولية بالتوصيات التالية إلى جميع أطراف النزاع:

- الكف فوراً عن شن هجمات عشوائية وغير متناسبة؛
- الالتزام التام بقواعد القانون الدولي الإنساني في تخطيط وتنفيذ الضربات الجوية وغيرها من الهجمات، بما في ذلك إلغاء الهجمات التي يُحتمل أن تكون عشوائية أو غير متناسبة أو غير ذلك من الهجمات غير المشروعة؛
- الكف عن استخدام الأسلحة المتفجرة التي تتسم باتساع نطاق تأثيرها، من قبيل صواريخ "غراد"، وقذائف المدفعية، وقذائف الهاون، والقنابل الضخمة التي تُلقى من الجو، بالقرب من المناطق الأهلة بالسكان المدينين، وذلك تماشياً مع مبدأ حظر الهجمات العشوائية وغير المتناسبة؛
- الإعلان عن المعلومات اللازمة للتحقيق في ملابس وقوع خسائر بشرية خلال العمليات العسكرية، وتحديد المسؤولية عن وقوعها، بما في ذلك تواريخ الهجمات وتوقيتها، ومواقعها على وجه الدقة، والأسلحة المستخدمة فيها، والهدف المقصود من الهجمات التي شنتها قوات كل طرف؛ وكذلك الإعلان عن الإجراءات التي أُخذت للتحقق من عدد المدينين المتواجدين على مقربة من الهدف والاحتياطات التي أُخذت لتقليل الضرر على المدينين والأعيان المدنية؛
- التحقيق في جميع الأنباء المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني، على أن يُستبعد من صفوف القوات كل من تثبتت مسؤوليته عن الانتهاكات؛
- التعاون مع "المحكمة الجنائية الدولية"، بما في ذلك تسليم المتهمين المشتبه فيهم.

وتتقدم منظمة العفو الدولية بالتوصيات التالية إلى "جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية" وغيره من السلطات المختصة:

- ضمان عدم إقامة مراكز احتجاز، للمهاجرين أو لغيرهم، بالقرب من أهداف عسكرية؛
- الإفراج عن اللاجئين والمهاجرين المحتجزين بشكل تعسفي، مع ضمان سلامتهم.

توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

- تتوجه منظمة العفو الدولية بالتوصيات التالية إلى جميع حكومات العالم:
- تنفيذ الحظر الشامل الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على إمدادات الأسلحة إلى ليبيا ومنها، والذي أقرّه المجلس بالإجماع في عام 2011 (القرار رقم 1970)؛
 - استخدام جميع التدابير اللازمة لتفتيش السفن المتواجدة في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا، التي يُعتقد أنها تنتهك قرار حظر الأسلحة، وذلك تماشياً مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2292 لسنة 2016؛

- إسراع الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، باعتبار ذلك أمراً ملجئاً، بإنشاء لجنة تحقيق أو آلية مشابهة بخصوص ليبيا، لكي تتولى رصد انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في ليبيا، والتحقيق فيها والإعلان عن نتائج تحقيقاتها؛ وكذلك تحديد المسؤولية عن الانتهاكات؛ وجمع الأدلة المتعلقة بالجرائم والحفاظ عليها؛ والمساهمة في الجهود الرامية لضمان المحاسبة على المستويين المحلي والدولي؛⁷⁸
- التعاون في التحقيقات، وإجراء محاكمات إذا تسنى ذلك، في حالات الأفراد المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب أو غيرها من الجرائم المؤثمة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك عن طريق ممارسة الولاية القضائية العالمية.

وبالإضافة إلى ما سبق، تتقدم منظمة العفو الدولية بالتوصيات التالية إلى حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي:

- التوقف عن سياسة الاتحاد الأوروبي المشتركة مع ليبيا والمتمثلة في اعتراض المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين وإعادتهم إلى ليبيا، حيث يُعتقلون بشكل تعسفي ويصبحون عرضةً للتعذيب أو للقتل في هجمات عشوائية أو مُدبّرة، مثلما حدث في الهجوم الذي وقع يوم 2 يوليو/تموز 2019 على مركز احتجاز المهاجرين في تاجوراء؛
- فتح ممرات آمنة وقانونية للوصول إلى أوروبا، وخاصةً عن طريق توفير عدد كافٍ من أماكن إعادة التوطين وسبل الحماية البديلة لآلاف الأشخاص الذين يحتاجون للحماية في ليبيا.

⁷⁸ أعربت المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة ميشيل باشليه، من خلال نائبتها كيت غيلمور، عن تأييدها القوي لإنشاء آلية دولية للمحاسبة بخصوص ليبيا، كما انضم غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان في تأييد فكرة قيام مجلس حقوق الإنسان بإنشاء آلية دولية للمحاسبة بخصوص ليبيا، من قبيل لجنة تحقيق.

منظمة العفو الدولية حركة
عالمية لحقوق الإنسان عندما
يقع ظلم على أي إنسان فإن
الأمر يهمنا جميعاً.

انضم إلى المحادثة

اتصل بنا

www.facebook.com/AmnestyArabic



AmnestyAR@



info@amnesty.org



mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

